عن التأسيسية .. و الدستور .. و الشعب ..

حين أشرت الى عودة الأساتذة الفضلاء الذين إنسحبوا من التاسيسية قبلا .. و أشرت الى التواصل الكريم معى ـ كما مع غيرى بالطبع – بشأن العودة .. و برغم ما فى حيثيات عودتهم من وجاهة و حرص على المصلحة الوطنية و ما اشترطوه على أنفسهم أن تكون عودتهم هى إحدى المحاولات الأخيرة لرأب صدوع عملية صناعة الدستور .. فإن هذا لا ينفى قناعاتى بالتالى :

١ـ أن الهرولة نحو إصدار
مسودة دستور لم توفى فى إصدارها شروط الحوار المجتمعى الحقيقى و أهلية القائمين عليه و مصرية المقترحات و الصياغة .. و الأمل فى تمرير المواد الخلافية فى غفلة ظل المواد المجمع عليها .. لازالت أمر "مرفوض" .. و يلزم أن يكف عنه من يدفعوا نحوه ..

٢ـ وعى عموم المصريين بحقوقهم و قيامهم عليها لإصدار دستور مرحلى أو دائم يؤدى الى اتزان سياسى و سلام اجتماعى .. و رفضهم لأى تهميش لهم عن حوار مجتمعى كاف لمدارسة و تفنيد و تعديل المقترحات الواردة من اللجان القانونية و الفنية المنوبة عنهم .. داخل التأسيسية و خارجها .. أمر "مطلوب" .. وواجب أن يتكاتف عليه الشعب صاحب الحق فى كتابة دستوره..

٣ـ أن شبهة التمثيل غير العادل لطوائف الشعب و غياب معيار الأهلية النسبى فى تشكيل التأسيسة الحالية لازال قائمة .. و هو أمر "خاطئ" .. و يلزم إصلاحه بتأكيد وعى الناس بخطأه و أن تزيل التأسيسية عن نفسها شبهة ظلمها لمجتمعها الذى أوكلت عنه و تصلح من هيكلها..

٤ـ لازال الإصرار على المحاصصة السياسية غير المعبرة بالقطع عن الشعب المصرى فى تأسيسية دستوره و التى تنتهى بموائمات سياسية و توازنات بغرض الانتخابات.. أمر "مريب" .. ويتوجب إنهاؤه

و لكى لا نظلم أنفسنا بأنفسنا .. لازال فى الوقت متسع أن نفتح أعيننا و عقولنا "للمطلوب" منا نحن عموم المصريين .. و أن يخفض ـ القائمين على التأسيسية ـ الجناح للشعب الذى أوكلهم الأمانة و يصلحوا "الخطأ" الهيكلى الموجود فيها من حيث التمثيل و الأهلية .. و أن نعرف جميعا أن دستورنا ـ بعد ثورة مثل ثورتنا ـ يلزم أن يحفظ لمصر نسيجها المجتمعى الحق و هويتها العربية الإسلامية دونما تزيد أو إقحام لما ليس منها .. و أن أى ميل به لفصيل أو آخر سيكون قاعدة لصدام مجتمعى .. نحن فى غنى عنه .. و ليس مدخلا لسلام مجتمعى نحن أحوج ما نكون اليه ..

و ربنا يصلح الأحوال ..